الجـرارات الزراعيـة بين عام ١٩٦٧ و١٩٧٩ بحـوالي ٨٧٪ وارتفع حجم استخدام الاسمدة الكيماوية والبذار المحسنة والادوية الزراعية وغيرها من مستلزمات الزراعة[٩٣]. ولعل ارتفاع عدد المـزارع الخـاصـة بتـربيـة الدواجن لاغراض انتاج اللحوم والبيض مثال على تسارع النمو الرأسمالي في الريف، فقد ارتفع عددها من ٥٦٩ مزرعة عام ١٩٧٣ الى ١٠١٧ عام ١٩٧٧[٩٤].

ويشكـل انتشـار الزراعـات المحميـة (البيوت البلاستيكية) واشكال الري بالرشاشات والتنقيط ذات الكلفة الرأسمالية العالية في الاغوار، والتي تتضاعف مساحتها سنويا وبوتائر عالية في الاعوام الاخيرة بعد ان كانت غير معروفة حتى منتصف السبعينات، مؤشرا آخر على اتجاهات النمـو الرأسمـالي في الزراعة، وما يتطلبه ذلك من قوة عمل زراعية ذات خصائص بروليتارية. وبالفعل تعطي المعطيات الحسية الملموسة صورة عن بعض مظاهر هذا التطور، فقد ارتفع متوسط العمل الزراعي الدائم في الاغوار من ٣ أشهر عمل الى ٧ أشهر عمل على الاقل، وبدلا من الشكل الميـاوم لدفع الاجور (الدفع يوم بيوم للاجور) باتت الاجور، لدى قسم هام من عمال الزراعة الرأسمالية، تدفع في شكل رواتب شهرية، مما يعكس التحسن الملموس في الاستقرار النسبي لقوة العمل الزراعية في الاغوار. كما بات طابع العمل الزراعي يتطلب بنية قوة عمل جديدة، يدخل في عدادها المهندسون الزراعيون واصحاب الاعداد المهني والعمال المهرة، وقد اخذت هذه البنية بالتحول التدريجي لصالح نمو حجم الفئات الاخيرة[٩٥].

لكن، مما يحد كثيرا من مفعول ونتائج هذا التحول البارز في خصائص العمل الزراعي تلك الهجرة الكثيفة لقوة العمل الزراعية من الريف الى المدينة، وذلك الاحلال المتعاظم لقوة العمل الوافدة (عمال عرب واجانب) محل الايدي العاملة المحلية، الامر الذي ادى الى تخفيض وزن الايدي العاملة الزراعية المحلية بالنسبة الى عموم عمال واجراء الزراعة.

الانعكاسات السلبية للنمو الرأسمالي التابع على الطبقة العاملة

ان اشكـال التحسن التي جدت على حجم وبنيـة الطبقـة العاملة، والتي حتمها النمو الرأسمالي السريع وتبلور علاقات الانتاج الرأسمالية، وما رافق ذلك من تحسن نسبي وان محدود على وزن قطاعات الانتاج المادي، يجب ان لا تحجب عن الانظار الطابع المتناقض والفوضوي لهذا النمـط من النمو الرأسمالي، خاصة وهو يجري في اطار التبعية، والانخراط المتزايد في السوق الرأسمالي العالمي. ولذلك فقد اقترنت مظاهر التحسن المارة بانعكاسات سلبية، حتمها الطابع التـابع للتطور الرأسمالي العالمي، مثل تدني مستوى استقرار الطبقة العاملة (كنتيجة لتفاقم تسرب الايـدي العاملة للخارج) وتدني مستوى الثبات في مواقع العمل، وتعمق مظاهر اختلال التوازن في التوزيع القطاعي للقوى العاملة وللطبقة العاملة، الناجم عن النمو غير المتوازن لمختلف القطاعات الاقتصادية واستمرار هيمنة القطاعات الخدمية على الاقتصاد الوطني.

ومن المناسب ان نتناول الانعكاسات السلبية الرئيسية هنا بشيء من التفصيل.

١ ـ تسرب قوة العمل الى الخارج واثره من حيث اضعاف مستوى استقرار الطبقة العامة

ادى النمو الرأسمالي السريع منذ عام ١٩٧٤ الى تحسين شروط الطلب الداخلي على قوة العمـل، لا سيمـا على ذوي الكفاءات الفنية والمهنية والعمال المهرة. ولقد ادى هذا الى تراجع تدريجي في مستـويـات البطالة. الا انه سرعان ما اقترن هذا النمو الرأسمالي بتصاعد مقابل